مُقَدِّمَة

تلعب المؤسسات المالية دوراً كبيراً وفعّالاً في النهوض باقتصادات الدول وتقدمها، من خلال ما تقوم به من حشد وتعبئة للمدخرات، وإعادة ضخها وتدويرها في الاقتصاد وفق خطط وسياسات تنتهجها الدول بهدف تحقيق جملة من الأهداف لمجتمعاتها، في مقدمتها: (رفاهية اقتصادية عامة، توظيف كامل للعمالة، معدل أمثل للنمو الاقتصادي، عدالة اقتصادية واجتماعية، توزيع عادل للدخل والثروة، تخصيص أمثل للموارد). والتي في مجملها تعني التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي البدء كانت المؤسسات المالية التقليدية قد انفردت بدور النهوض باقتصادات الدول وتقدمها منذ أكثر من أربعة قرون من الزمن، وبالرغم من تعدد الخطط والسياسات التنموية التي انتهجتها الدول النامية عبر مؤسساتها المالية لتحقيق التقدم والنمو، إلا أن الهوة بين البلدان النامية والمتقدمة ما زالت في اتساع.

وخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين شهد الاقتصاد العالمي تطورات جذرية عالمية ظهرت على إثرها مفاهيم جديدة غيرّت العديد من قواعد العمل الاقتصادي، فبرز مفهوم العولمة ودولة المالية، وظهرت ملامح الاقتصاد الإسلامي الحديث.

ولعل ما شهدته المصارف ومؤسسات المال المختلفة من تطور وتنوع في أساليب الاستثمار وأدوات التمويل، واتساع نطاق التخصص فيه، قد يسّرت حركة الأموال وانتقالها عبر قنوات متنوعة، لا غنىً لمن يستشرف آفاق المستقبل أن يعرفها ويتبناها، ليكون له مكان في عالم الغد، الذي يتجه نحو العولمة ودولة المالية التي أساسها مؤسسات مالية قوية وعملاقة محلياً وخارجياً، في مقدمتها المصارف بشتى أنواعها ومختلف اهتماماتها لما لها من دور مأمول في النهوض بالاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية الشاملة.

الأمر الذي يفرض علينا تركيز جهود البحث والدراسة والتطوير، وإعادة النظر في السياسات التي تدار بها مصارفنا ومؤسساتنا المالية ومشروعاتنا الاقتصادية، تأصيلاً وتطبيقاً بقصد الاستقلالية والتحرر من التبعية، والحضور بفاعلية للإسهام في عولمة العالم، خاصة بعد الإخفاقات المتكررة التي منيت بها الأنظمة الاقتصادية والمالية المستوردة.

وفي خضم هذه التحولات ظهرت المصارف ومؤسسات المال الإسلامية كتجربة حديثة لتشق طريقها وتأخذ مكانها بجانب المصارف التقليدية في ضخ وإعادة تدوير الأموال في الاقتصاد، ولكن وفق منهج وتنظيم يختلف عن منهج المصارف ومؤسسات المال التقليدية، في أنه نابع من قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد أصبحت المصارف الإسلامية واقعاً قائماً، عندما استطاعت أن تحقق نجاحات باهرة، وأثبتت أن صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية قادرة على تحريك طاقات المجتمع وتوظيف الأموال بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية، ومواكبة مستجدات العصر، بأسلوب محرر من سعر الفائدة، وانتقلت بعملية التمويل من الإقراض بفائدة، إلى الاستثمار بالمشاركة.

إلا أنه وكأي تجربة ناجحة لا بد لها من مثبطات، فقد حُملت المصارف الإسلامية فوق طاقاتها وإمكاناتها الوليدة، فأحياناً يطلب منها أن تقود مسيرة التنمية وتحل مشاكل تمويل المشروعات الصغيرة، وأحياناً أخرى أن تحقق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وتحل مشكلات العدل الاجتماعي، وتقوم بتنظيم الزكاة في المجتمع... وفي الوقت نفسه تكون أكثر ربحاً وأقل مخاطرة، وأكثر نمواً وأوسع انتشاراً.

ولا شك أن هذا تكليف بما لا يطاق، لأنها مطالب مستحيلة، فالمصارف الإسلامية ليست هي الدولة، ولا بديل عنها، ولا هي كل أجهزة النظام الاقتصادي، وإنما هي عنصر واحد من عناصره الفرعية التي يقع عليها مجتمعة النهوض بالاقتصاد وتقدمه.

وبالتالي، فإنه ومن منطلق سعي المصارف التقليدية والإسلامية لتقديم خدماتها إلى مختلف شرائح المجتمع، وقيامها بأعمال التمويل الداخلي والخارجي لتيسير سبل الإنتاج وتبادل رؤوس الأموال وفق السياسات النقدية والمالية للدولة، و تسهم في دعم مشاريع التنمية الحقيقية.

يأتي هذا الكتاب كمحاولة للتعريف بالتجربة المصرفية الإسلامية، ومقارنتها بالمصرفية التقليدية السائدة (تنظيماً وتطبيقاً)، وبحث أساليب توظيف الأموال في كِلا النموذجين المصرفيين، وأبعاد تأثيرهما في المجتمع... وصولاً إلى النموذج المصرفي الأمثل، الذي يخدم حاجات المجتمع ويدعم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بشكل أفضل.

لذلك قدّمت المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في عنوان الكتاب، بينما خالفت العنوان واتبعت السياق الزمني لظهور المصارف التقليدية ومن بعدها المصارف الإسلامية في متن الكتاب، وحاولت أن أجمع بين دفتي هذا الكتاب دراسة شاملة عن المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمثلت في جانبين، هما:

- الجانب الأول: **بحث في الأساس الفكري وقواعد العمل المصرفي**
- والجانب الثاني: **تحليل للممارسات المصرفية من واقع التطبيق العملي**

وقد جاءت خطة الكتاب في ثلاثة أبواب تتلوها خاتمة تضمنت الخلاصة:

الباب الأول اهتم بدراسة **(الأساس الفكري وأساليب العمل المصرفي)**

وقد اشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تناولت فيه مفهوم المصرف، ونشأة المعاملات المالية والمصرفية وتطورها عبر الحضارات.

الفصل الثاني: عقدت فيه مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث (التعريف والنشأة، الأسس والأهداف، التنظيم والخصائص، مصادر الأموال وأساليب توظيفها، طبيعة الخدمات المصرفية في النموذجين المصرفيين).

الباب الثاني: اهتم بمفهوم **(التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودور المصارف في تحقيقها)**

واحتوى على فصلين:

الفصل الأول: تناولت فيه التعريف بمفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها ومتطلباتها وأولوياتها، ثم تطرقت لعلاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: بحثت فيه دور المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الباب الثالث: وتم فيه رصد **الممارسات المصرفية من واقع التطبيق** وربطها بالأساس النظري للنموذجين المصرفيين. وتمثل في دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية والإسلامية العاملة بمملكة البحرين العربية. وقد اشتمل على فصلين:

obeikandl.com

الفصل الأول: تقييم أداء المصارف التقليدية (مصرف البحرين التجاري أُنموذجاً)

والفصل الثاني: تقييم أداء المصارف الإسلامية (مصرف البحرين الإسلامي أُنموذجاً)

الخاتمـــة: وضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها بعد البحث والتحليل، وبصورة مختصرة، كما هي العادة التي جرىٰ عليها العمل عند الباحثين.

وبذلك جاء الكتاب بمقدمته وأبوابه الثلاثة مرتبطاً متصلاً مكملاً اللاحق منها للسابق.

وقد حرصت علىٰ أن أقدم في هذا الكتاب فكرة كافية -وإن لم تكن شاملة -عن التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية، وأُثبتُ بالتحليل العملي نجاح الأدوات الإسلامية في المعاملات المصرفية كبديل للمعاملات المصرفية التقليدية في دعم وتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا جهدي أقدمه يحتمل الصواب والخطأ، فما كان من صواب فمن الله وأحمد الله عليه، وما كان غير ذلك فمني وأسأل الله أن يوفقني إلىٰ تصويبه ما استطعت إلىٰ ذلك سبيلاً، وحسبي أني بذلت فيه جهدي لتوضيح الفارق والاختلاف بين المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية، وعلىٰ الإنسان أن يسعىٰ وليس عليه أن يدرك المسعىٰ.

ولا يخفىٰ علىٰ كل منصف قلة المراجع والكتابات التي تناولت هذا الموضوع

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

محمد الطاهر الهاشمي

10 / 10/ 2007 م